الذي جرى في ١٩/٤/١٩٧٩ بالموافقة ضمن بنوده على معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية التي ابرمت في ٢٦/٣/١٩٧٩، فان ما تضمنه من دعاوى مخالفة لهذه المعاهدة دون ان يشير، من قريب او بعيد، الى موافقة على ما اجمع الشعب عليه، يكون متعارضاً وما استقر عليه ضمير هذه الامة، وهو الموافقة على مبادىء السلام وما ترتب عليها من اتفاقات في كامب ديفيد حتى معاهدة السلام في ٢٦/٣/١٩٧٩. واذ اشترطت المادة (٤) من نفس القانون، فقرة ' سابعاً ' ، الا يكون بين مؤسسي الحزب او قياداته من تقوم ادلة لديه على قيامه بالدعوة او المشاركة في الدعوة، او التحبيذ، او الترويج، بأي طريقة من طرق العلانية، لمبادىء، أو اتجاهات، او اعمال، تتعارض مع المبادىء المنصوص عليها في البند السابق، وهي مبادىء حماية الجبهة الداخلية التي نص عليها في القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨، وعلى مبادىء الاستفتاء على معاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٩، واذ ثبت من تقارير الامن التي قدمت من وزارة الداخلية ان بعض المؤسسين قد قامت الادلة على قيامه بالدعوة لمبادىء او اتجاهات تتعارض مع قانون الوحدة الوطنية ومبادىء الاستفتاء على معاهدة السلام، واعادة بناء الدولة؛ لذلك، قررت اللجنة الاعتراض على الطلب المقدم من الاستاذ محمد ممتاز نصار بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٩، باعتباره وكيلاً عن الطالبين بتأسيس حزب باسم ' حزب الجبهة الوطنية ' »[١٢].

وفي شهر تموز (يوليو) ١٩٨٣، اصدرت المحكمة الادارية العليا حكمها برفض السماح بقيام حزب الجبهة الوطنية، لأن من بين مؤسسيه من عارضوا معاهدة السلام بين مصر واسرائيل.

ولم يقف السادات عند حدود معينة في تعامله مع اسرائيل، انما اندفع ليحول اسرائيل الى حليف له يبحث معها في أمور المنطقة، وما يقع فيها من احداث، وهو ما حدث عندما زار رئيس وزراء اسرائيل الاسبق، مناحيم بيغن، مصر في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، لاجراء محادثات مع السادات في مدينة اسوان. فقد أُعلن في القاهرة[١٣] ان بيغن والسادات سيبحثان في الوضع في افغانستان وايران والحكم الذاتي في الضفة. وبعد انتهاء المحادثات عقد بيغن والسادات مؤتمراً صحافياً في اسوان، قال بيغن خلاله: «لقد قمنا بمباحثات هامة ومفيدة للغاية حول المنطقة وحول تطورات الاحداث الاخيرة، وكذلك حول مشاكلنا الثنائية». ورداً على سؤال حول افغانستان، قال: «لقد وجدنا آراءنا في هذا الشأن متماثلة»[١٤].

وسئل السادات حول التوصل الى تفاهم او اتفاق للتعاون حول الوضع الاستراتيجي الذي ادت اليه احداث افغانستان، فقال: «ان شاغلنا الاول، واهتمامي الاساسي، هو حركة الدفع في عملية السلام. ولكني اتفق، تماماً، مع ما ذكره رئيس وزراء اسرائيل حول احداث افغانستان وما يحدث في المنطقة، وآراؤنا حول ذلك متطابقة»[١٥].

وقد ساعد السادات في تنفيذ سياسته تلك اتساع نفوذ جهاز الدولة وهيمنتها على معظم الانشطة الاقتصادية، مما جعل عمليات التطبيع خاضعة لقرارات رئيس الجمهورية. فسياسياً، افتتحت السفارة الاسرائيلية بتاريخ ١٨ شباط (فبراير) ١٩٨٠ وارتفع العلم الاسرائيلي في فضاء القاهرة. وبعد ذلك بثمانية أيام (٢٦/٢/١٩٨٠)، قدم الياهو بن اليسار اوراق اعتماده الى السادات كأول سفير لاسرائيل في مصر. وانشئت اللجنة العليا للتطبيع، وتفرعت منها لجان متعددة تغطي انشطة تجارية وسياحية والمواصلات والزراعة، الخ. وانتهت هذه اللجان الى توقيع اتفاقيات اقتصادية وسياحية وثقافية، منها اتفاقية لتسيير رحلات جوية منتظمة بين البلدين، واتفاقية لانشاء خطوط هاتف وتلكس وبريد، وتقديم تسهيلات متبادلة لسفن الدولتين في الموانىء المصرية، والاسرائيلية، واتفاقية لتبادل السلع، واتفاقية لتبادل الخبراء والبعثات في مجال الزراعة، واتفاقية لتشجيع السياحة وتسيير